المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

الأمانة العامة للحكومة

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2019

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة..... 3
1. تقديم موجز الاستراتيجية..... 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019..... 6
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج..... 7
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات..... 8
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج..... 9
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات..... 10
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية..... 12
الجزء الثاني : تقديم البرامج..... 13
برنامج 121 : تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة..... 14
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 14
2. مسؤول البرنامج..... 14
3. المتدخلين في القيادة..... 14
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 14
الجزء الثالث : محددات النفقات..... 20
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 21
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 21
ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 23
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 24

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز الاستراتيجية

وضعت الأمانة العامة للحكومة استراتيجية متعددة الأوراش من أجل تفعيل دورها في تدبير وتنسيق العمل التشريعي للحكومة، وفي مجال الاستشارة القانونية ونشر المعلومة القانونية، ووضعها رهن إشارة العموم، وكذا الارتقاء بجودة التشريع وتبسيطه وتيسير الولوج إليه ، والعمل على مراجعته وتحيينه، حتى يتسنى جعل التشريع أداة فاعلة ومساهمة في إنجاح السياسات العمومية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية .

ومن أجل ذلك، فإن الأمانة العامة للحكومة قد حددت المحاور الاستراتيجية التي ستؤطر عملها على المدى المتوسط و البعيد، وهي كالتالي:

أولا : تحيين المنظومة القانونية الوطنية

من أجل جعل المنظومة القانونية الوطنية مسايرة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وللسياسات العمومية الأفقية والقطاعية، سيتم اتخاذ كافة التدابير القانونية اللازمة من أجل مراجعة التشريعات القانونية والعمل على تحيينها وفق مقاربة جديدة من خلال إحداث لجنة عليا لتدوين وتحيين التشريعات، يعهد إليها بجرد النصوص التشريعية والتنظيمية التي أصبحت غير منسجمة مع أحكام الدستور أو غير قابلة للتطبيق، قصد العمل على مراجعتها وتحيينها، بالتنسيق مع القطاعات المعنية بها، وفق برامج سنوية ومتعددة السنوات.

ثانيا : ملاءمة التشريع الوطني مع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية

التزاما من المملكة المغربية بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها أو انضمت إليها، ستواصل الأمانة العامة للحكومة، بتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية، ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع الالتزامات الدولية للمملكة، من خلال اقتراح مشاريع النصوص المغيرة للتشريعات التي لا تتوافق والاتفاقيات المذكورة.

ثالثا : تسريع وتيرة استصدار النصوص التطبيقية للقوانين

من أجل التطبيق الكامل والسريع للقوانين الصادرة بالجريدة الرسمية، وضمان دخولها حيز التنفيذ في أقرب الآجال، تقترح الأمانة العامة للحكومة على السيد رئيس الحكومة في أقرب الآجال الممكنة، إحداث لجنة تحت إشراف الأمانة العامة للحكومة، للسهر على تسريع وتيرة إصدار النصوص التطبيقية لهذه القوانين، وفق برمجة زمنية محددة ومدققة، حتى يتم استكمال إصدار جميع النصوص التطبيقية للقوانين المنشورة بالجريدة الرسمية.

رابعا : وضع نظام معلوماتي لرقمنة مسلسل إعداد وتتبع مشاريع النصوص القانونية

من أجل حسن تنسيق العمل الحكومي وضمان فعاليته، سيتم خلال السنوات الثلاثة القادمة وضع نظام معلوماتي، بين الأمانة العامة للحكومة ومختلف القطاعات الوزارية المعنية وباقي المؤسسات الدستورية،

لرقمنة مسلسل إعداد وتتبع مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية منذ إعدادها من طرف الوزارة المعنية إلى حين نشرها في الجريدة الرسمية، وذلك قصد ضمان السرعة والفعالية في استصدار النصوص القانونية.

خامسا: تيسري الولوج إلى المعلومة القانونية من طرف المواطنين والمتعاملين مع الإدارة

في هذا الإطار، ستقوم الأمانة العامة للحكومة باتخاذ كافة التدابير لتمكين المواطنين ومختلف المتعاملين مع الإدارة من الولوج إلى النصوص القانونية التي سيتم جردها بكيفية مرنة وفعالة ومضبوطة، لا سيما من خلال توسيع نطاق العمل بالتكنولوجيا الرقمية قصد تطوير الجريدة الرسمية الإلكترونية الموضوعة رهن إشارة المرتفقين، بما فيهم الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، وإعداد دلائل تشريعية مبسطة.

سادسا: مراجعة القوانين المتعلقة ببعض بالمهن والهيئات المهنية

في هذا الإطار، ستتم مراجعة الإطار القانوني لمجموعة من المهن والقوانين المتعلقة بالهيئات المهنية بتنسيق مع القطاعات المعنية في أفق تأطير الأنشطة المهنية ذات الأولوية بقواعد ضابطة لعملها ومراعية للمعايير المرجعية في مجال ممارستها.

سابعا : تطوير التشريعات المتعلقة بالنسيج الجمعوي

تطبيقا لأحكام الفصل 12 من الدستور، فإن الأمانة العامة للحكومة، بتنسيق وثيق مع باقي السلطات والهيئات المعنية، ستعمل خلال السنوات المقبلة على إعداد مشروع قانون يتعلق بتحديد شروط وكيفيات مشاركة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها، وكذا العمل على ملاءمة التشريع الحالي المتعلق بحق تأسيس الجمعيات مع أحكام الدستور، ومراجعة التشريع المتعلق بالتماس الإحسان العمومي، ووضع إطار قانو خاص بالمؤسسات الكفيلة.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)	% مشروع قانون المالية لسنة 2019/ قانون المالية للسنة 2018
الموظفون	66 768 000	67 099 000	0,5
المعدات والنفقات المختلفة	13 420 000	13 420 000	-
الاستثمار	3 040 000	3 040 000	-
المجموع	83 228 000	83 559 000	0,4

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2019
	مشروع قانون المالية للسنة 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	67 099 000					
المعدات والنفقات المختلفة	13 420 000	20 000 000	-			
الاستثمار	3 040 000	-	-			
المجموع	83 559 000	20 000 000	-	-	-	103 559 000

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

مديرية المطبعة الرسمية : بصفتهامرفقا للدولة مسيرا بصورة مستقلة، تتولى مديرية المطبعة الرسمية مهمة طبع الجريدة الرسمية للمملكة و تنفيذ جميع أعمال الطبع لحساب الإدارات العمومية.

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)			% مشروع قانون المالية للسنة 2019 / قانون المالية للسنة 2018
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	83 228 000	67 099 000	13 420 000	3 040 000	0,4
المجموع	83 228 000	67 099 000	13 420 000	3 040 000	0,4

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	67 099 000

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 121 : تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة

- جدول 4 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تكوين	1 200 000	-	1 200 000
مساعدة للأعمال الإجتماعية	760 000	-	760 000
دعم و قيادةالمهام	11 460 000	-	11 460 000
نوظمة الطلبيات العمومية	-	-	-
دعم المطبعة الرسمية	-	-	-
توسيع وتجهيز مقرالكتابة العامة للحكومة	-	3 040 000	3 040 000

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 5: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	13 420 000	3 040 000	16 460 000
المجموع	**13 420 000**	**3 040 000**	**16 460 000**

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 6: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020, 2019) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
نفقات الموظفين	66 768 000	68 550 000	67 099 000	75 020 525	79 521 756
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	13 420 000	13 420 000	13 420 000	21 792 000	21 792 000
نفقات الاستثمار	3 040 000	3 040 000	3 040 000	6 150 000	6 150 000
المجموع	83 228 000	85 010 000	83 559 000	102 962 525	107 463 756

- جدول 7 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	20 000 000	-	20 000 000	20 000 000	20 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-
الفئات الأخرى للحسابات الخصوصية	-	-	-	-	-

- جدول 8 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة					
الميزانية العامة	83 228 000	85 010 000	83 559 000	102 962 525	107 463 756
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	20 000 000	-	20 000 000	20 000 000	20 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
121 : **تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة** مسؤول البرنامج : مدير الشؤون الادارية والمالية	هدف 1.121 : السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحق تأسيس الجمعيات	مؤشر 1.1.121 : متوسط مدة دراسة اللجنة المعنية لطلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي	
		مؤشر 2.1.121 : متوسط مدة دراسة طلبات الاعتراف بالمنفعة العامة التي صاغتها الجمعيات وتقديمها إلى رئيس الحكومة لاتخاذ القرار	
	هدف 2.121 : السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمهن المنظمة والهيئات المهنية	مؤشر 1.2.121 : متوسط مدة إصدار التراخيص لمزاولة المهن المنظمة	
	هدف 3.121 : تحسين تكلفة و تدبير وظائف الدعم	مؤشر 1.3.121 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية	
		مؤشر 2.3.121 : نسبة النجاعة المكتبية	

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 121 : تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

سعيا منها للقيام بمهامها على احسن وجه، وضعت الامانة العامة للحكومة برنامجا طموحا يمكنها من تدبير ميزانيتها وفق المبادئ التي جاء بها إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، والذي يعتمد أساسا على عنصري النجاعة والفعالية.ويتعلق برنامج الأمانة العامة للحكومة بتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة، من خلال مواصلة العمل على المهام الاساسية للوزارة والمرتبطة بالخصوص بتنظيم العمل الحكومي من خلال إعداد وتتبع جداول أعمال المجالس الحكومية والمجالس الوزارية ومحاضر اجتماعاتها، وكذا من خلال وضع خريطة طريق لتنزيل المخطط التشريعي للحكومة.كما ستتم مواصلة العمل على مواكبة بعض المهن والهيئات المهنية، بالإضافة إلى النسيج الجمعوي. وستعمل الامانة العامة للحكومة من خلال هذا البرنامج على تعزيز عمل اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، وذلك عبر تقوية قدراتها التنظيمية وتوفير كافة وسائل العمل الضرورية من أجل القيام بالمهام المنوطة بها.

2. مسؤول البرنامج

مدير الشؤون الادارية والمالية

3. المتدخلين فى القيادة

-

- المديرية العامة للتشريع والدراسات القانونية.
- مديرية الجمعيات.
- مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية.
- مديرية الشؤون الادارية والمالية.
- باقي القطاعات الوزارية.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.121: السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحق تأسيس الجمعيات

المؤشر 1.1.121 : متوسط مدة دراسة اللجنة المعنية لطلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	0	7	7	7	7	7	2021

- **توضيحات منهجية**

تقاس مدة الرد على طلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي بعدد الايام التي تفصل بين تاريخ الاستلام الفعلي للطلب و تاريخ إصدار القرار بالترخيص.

تحسب المدة المتوسطة على الشكل التالي:

مجموع الآجال التي تمت فيها دراسة طلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي/ العدد الاجمالي لطلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي التي تمت دراستها.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الجمعيات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تبقى مدة الرد على طلبات الترخيص بالتماس الاحسان العموميرهينة بمدى تفاعل وتجاوب كل القطاعات المتدخلة في هذا الشأن

- **تعليق**

بغية تيسير حصول الجمعيات على التمويل، يتعين تحسين المواعيد النهائية لدراسة الطلبات المتعلقة بمنح التراخيص بالتماس الاحسان العمومي.

المؤشر 2.1.121 : متوسط مدة دراسة طلبات الاعتراف بالمنفعة العامة التي صاغتها الجمعيات وتقديمها إلى رئيس الحكومة لاتخاذ القرار

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
شهر	0	8	8	6	6	6	2021

- **توضيحات منهجية**

مدة دراسة طلبات الاعتراف بالمنفعة العامة هي المدة الزمنية المطلوبة لجمع المعطيات المتعلقة بطلبالاعتراف بصفة المنفعة العامة، والتشاور مع وزارة المالية والجهات الحكومية المعنية بأنشطة الجمعية قبل تقديم نتائج دراسة الطلب على نظر رئيس الحكومة.

يتم حساب المؤشر على النحو التالي:

مجموع الآجال التي تمت فيها دراسة طلباتالاعتراف بصفة المنفعة العامة/ عدد طلبات الاعترافبصفة المنفعة العامةالتي تمت دراستها.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الجمعيات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تبقى مدة الرد على طلبات الاعتراف بصفة المنفعة العامةرهينة بمدى تفاعل وتجاوب كل القطاعات المتدخلة في هذا الشأن.

- **تعليق**

الهدف 2.121: السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمهن المنظمة والهيئات المهنية

المؤشر 1.2.121 : متوسط مدة إصدار التراخيص لمزاولة المهن المنظمة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	0	30	30	30	30	30	2021

- **توضيحات منهجية**

تقاس مدة إصدار التراخيص لمزاولة المهن المنظمة بعدد الايام التي تفصل بين تاريخ الاستلام الفعلي للطلب و تاريخ إصدار القرار بالترخيص.

تحسب المدة المتوسطة على الشكل التالي:

مجموع الآجال التي تمت فيها دراسة طلبات الترخيص لمزاولة المهن المنظمة / العدد الاجمالي لطلبات الترخيص لمزاولة المهن المنظمة التي تمت دراستها

- **مصادر المعطيات**

مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تبقى مدة الرد على طلبات الترخيص لمزاولة المهن المنظمة رهينة بمدى تفاعل وتجاوب كل القطاعات المتدخلة في هذا الشأن.

- **تعليق**

الهدف 3.121: تحسين تكلفة و تدبير وظائف الدعم

المؤشر 1.3.121 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	2,72	2,70	2,70	2,70	2,70	2021

- **توضيحات منهجية**

طريقة حساب المؤشر هي كالتالي:

عدد الموظفين العاملين بقسم الموارد البشرية/ العدد الاجمالي لموظفي الامانة العامة للحكومة.

- **مصادر المعطيات**

قسم الموارد البشرية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

يتعين أن يأخذ تطور مؤشر نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية منحى تنازليا.

المؤشر 2.3.121 : نسبة النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/مكتب	0	6 721	6 721	6 721	6 721	6 721	2021

- **توضيحات منهجية**

طريقة حساب المؤشر هي كالتالي:

إجمالي نفقات المكتبيات/ عدد المكاتب

- **مصادر المعطيات**

  قسم الميزانية والمعدات

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 9 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	87	31	118	28,37
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	60	44	104	25
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	122	72	194	46,63
المجموع	**269**	**147**	**416**	**100**

- جدول 10 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	269	147	416	100
المصالح اللاممركزة	0	0	0	0
المجموع	269	147	416	100

- جدول 11 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	0	0	0	0
جهة الشرق	0	0	0	0
جهة فاس - مكناس	0	0	0	0
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	269	147	416	100
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	0	0	0	0
جهة مراكش - آسفي	0	0	0	0
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	0	0	0	0
جهة كلميم - واد نون	0	0	0	0
جهة العيون -الساقية الحمراء	0	0	0	0
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0	0	0
المجموع	269	147	416	100

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 12 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2019 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	67 099 000	416
المناصب المحذوفة	0	8
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	27
عمليات الإدماج	0	2
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	67 099 000	0
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	67 099 000	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 121 : تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة

- **مشروع 1 : دعم و قيادةالمهام**

تبلغ الاعتمادات المخصصة لهذا المشروع ما قدره **11.460.000** درهم. ويمثل البندالمتعلق بمصاريف الأمن و الحراسة والتنظيف، التي تبلغ **1.300.000** درهم، أكبر نفقات هذا المشروع.

ويتولى 15 رجل حراسة مسؤولية مراقبة مباني الأمانة العامة للحكومة، يتلقى كل واحد منهم راتبا شهريا قدره،**715237** درهم، أي ما مجموعه،**440513.46** درهم مخصصة للأمن والحراسة.

أما فيما يتعلق بتنظيف مباني الوزارة، فإن الميزانية المخصصة لهذا الغرض بلغت ،**760585.77** درهم. حيث يعمل على تنظيف مقر الامانة العامة للحكومة 19 عامل نظافة ، يبلغ الراتب الشهري لكل منهم **2141** درهم.

- **مشروع 2 : مساعدة للأعمال الإجتماعية**

يتعلق الأمر بمساعدة سنوية تحول إلى جمعية الأعمال الإجتماعية لموظفي الأمانة العامة للحكومة لمساعدتها على القيام بالواجبات المنوطة بها.

- **مشروع 3 : تكوين**

يخصص بند الميزانية المتعلق بمصاريف التكوين وتنظيم الندوات والتداريب والمؤتمرات والمشاركة فيها، والتي تبلغ ما مقداره **1 200 000** درهم، أساسا لتدريب المستشارين القانونيين.

والغرض من هذا التكوين هو تعميق المعارف القانونية للمستشارين وضمان اكتساب المهارات المهنية اللازمة لإنتاج نصوص قانونية و تنظيمية تتماشى مع واقع القطاعات التي تنطبق عليها.

- **مشروع 4 : دعم المطبعة الرسمية**

للتذكرة.

- **مشروع 5 : نوظمة الطلبيات العمومية**

للتذكرة.

- **مشروع 6 : توسيع وتجهيز مقرالكتابة العامة للحكومة**

أطلقت الامانة العامة للحكومة ورش توسيع مقر الامانة العامة للحكومة في أفق توفير ظروف العمل الملائمة للموظفين التابعين لها. ويمثل البند المتعلق بشراء عتاد وأثاث المكتب أهم النفقات من حيث

الميزانية، حيث تبلغ **1.480.000** درهم. ستوجه هذه الميزانية لتجهيز مكاتب جديدة بالإضافة إلى تجديد بعض العتاد المتهالك.